الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

algeria

كلمة

فخامة عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أثناء القمة

حول التغيرات المناخية

كوبنهاغن، 17 - 18 ديسمبر 2009

السيد الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

حضرات السيدات و السادة،

أتوجه بالشكر و الامتنان إلى السيد بان كي مون Ban Ki Moon، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة على لمه شملنا بمناسبة هذه الندوة الهامة. و أجزي الشكر الخالص إلى دولة الوزير الأول، راسموسن RASMUSSEN و إلى الحكومة الدانماركية على ما أحطنا به من حسن الاستقبال و على التنظيم المحكم لاجتماعاتنا . و بودي أن أخص السيدة الوزيرة كوني هيدغارد CONNIE HEDEGAARD و السيد دو بوير De Boer، الأمين التنفيذي للاتفاقية، بخالص عرفاننا على كل ما بذلاه من جهود في سبيل إنجاح أعمالنا.

إن الانسان هو الذي يتسبب في تدهور المناخ ، فلا مناص له، من ثمة، من أن يتحكم فيه. لم يعد أمامنا إلا قليل من الوقت و لقد بدأ العد التنازلي بالنسبة للمعمورة المحكوم عليها مع وقف التنفيذ.

إن الندوة هذه تاريخية لأكثر من سبب . فبعد ريو Rio سنة 1992 وكيوتو Kyoto سنة 1997 ، ينبغي أن تكون كوبنهاغن مرحلة جديدة للتصدي جماعيا للتحديات غير المسبوقة التي تفرضها التغيرات المناخية على البشرية. إنها تاريخية كذلك، ويا للأسف، من حيث إن الإنسان لم يسبق له أن هدد بهذا القدر، بنشاطه منظوماته البيئية

و موارده ، ومن ثمة، بقاءه .

ما من شك، اليوم في أن التغيرات المناخية تشكل التحدي الأكبر الذي يتعين على كوكبنا مواجهته خلال هذا القرن. فهي تفرض علينا، من حيث آثارها الوخيمة على الأرض وعلى بني الانسان، أن نجد و ننفذ ، بحزم و بسرعة، سياسات موائمة لمواجهة هذه الظاهرة مواجهة فعالة. إننا مدينون بالسياسات هذه لأنفسنا ، لأن التغيرات المناخية غدت واقعا معيشا. إننا مدينون بها، كذلك، للأجيال القادمة التي من واجبنا أن نترك لها كوكبا مستجمعا لمقومات البقاء .

لقد ألهمت مجموعات ثلاث من المعطيات العلمية، الثابتة ثبوتا مطلقا اليوم، صياغة الاستراتيجية المتبعة منذ قمة الأرض المنعقدة بريو دي جانيرو Rio de Janeiro سنة 1992 : أولها ، أن ظاهرة التغيرات المناخية سببها الانسان، ثم أن مصدرها هو انبعاث الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري منذ الثورة الصناعية ، وأخيرا ، أن البلدان النامية، و هي أقل المتسببين في التغيرات المناخية ، هي التي ستعاني منها أكثر من غيرها.

لهذه الأسباب ، وضعت الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، بدقة و بتبصر، المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تقود المسعى الدولي في هذا المجال وحددت بكل جلاء، مسؤوليات كل طرف. فلا بد لنا أن ننوه بالنظرة التي حدت واضعيها.

من بين المبادئ التي اعتمدتها الندوة ، يبدو لي أن مبدأ المسؤولية المشتركة بالتباين هو المبدأ الجوهري ، ذلك أنه يجب على البلدان المصنعة أن تفي بالعهود التي قطعتها على نفسها أخذا بما جاءت به الندوة و البروتوكول من حيث تحويل التكنولوجيا،

والتمويل و تعزيز القدرات لمساعدة البلدان الأضعف جانبا، مع العلم أن جميع البلدان النامية تدخل في هذا العداد، وتمكينها من تحمل عبء التكيف مع التغيرات المناخية . ذلكم واجب شرعي ، واجب تضامني ، و فرض يمليه الترابط بالتبعية، حيث إن التغيرات المناخية تتخطى الحدود.

لا بد للبلدان المصنعة أن تضطلع ، ضمن العمل الجماعي الذي تقوم به المجموعة الدولية لمواجهة هذا التحدي غير المسبوق ، بالريادة وتتقدم الركب بحكم مسؤولياتها التاريخية ولكونها هي وحدها القادرة على قيادة عملية واسعة النطاق لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي وصولا إلى بروز اقتصاد أخضر يفتح فرصا جديدة أمام الجميع.

في هذا المنظور ، لا ينبغي لرؤيتنا على المدى البعيد أن تفضي إلى اقتسام مجحف للفضاء الجوي. ولا ينبغي للأهداف العالمية للتقليص من الانبعاثات المرسومة لعام 2050 ، وتلك المأمولة من البلدان المتقدمة، أن تترك للبلدان النامية النزر القليل من ذلك الفضاء الذي لا يكفي لإتاحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها.

يجب على البلدان النامية ، بدءا بالبلدان الإفريقية ، أن تتحمل نصيبها من عبء مكافحة الاحترار المناخي ، وذلك بالعمد تدريجيا إلى إدراج استخدام الطاقات الجديدة و المتجددة في برامجها التنموية وباعتماد إجراءات طوعية للتقليل والتكييف، إجراءات مرهونة بالتحويلات المالية والتكنولوجية المناسبة.

إن اضطرابات المناخ ، في إفريقيا كما في بعض مناطق العالم النامي الأخرى، أصبح جزءا من الواقع اليومي لملايين البشر

ضحايا الفيضانات والجفاف المتكرر و زحف الصحاري الكاسح، ولما ينجم عنها من تبعات متفاقمة الخطورة على الفلاحة والصحة و الأمن الغذائي .

إن الظواهر المناخية القصوى هذه ، مضافة لآثار الأزمة المالية والاقتصادية و الغذائية، هي بصدد كبح الجهود التي تبذلها البلدان الإفريقية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، و هذا على الرغم مما حققته من تقدم لافت ، خلال السنوات الأخيرة، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد). إن تفاقم هذه الظاهرة ، المعترف به بالإجماع، قد حمل بلداننا على إحلال هذه المسألة محل الصدارة من بين أولوياتها. وهكذا تشرفت الجزائر، في نوفمبر 2008 ، باحتضان ندوة وزراء البيئة الأفارقة التي أتاحت صياغة موقف إفريقي مشترك حول التغيرات المناخية.

هذا ، و قد قررت البلدان الإفريقية إدراج التغيرات المناخية ضمن مخططاتها التنموية الوطنية وشبه الجهوية و الجهوية. لكنها في حاجة إلى مساندة المجموعة الدولية لتحقيق هذه الغاية.

و الجزائر، فيما يخصها، تواجه آثار التغيرات المناخية التي تتسبب في تفاقم ما تعاني منه من تصحر . إنها اعتمدت بعد التنمية المستدامة في مخططاتها التنموية، حرصا منها على التقليل من انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. كما أنها اتخذت الاجراءات المتوخية تحسين النجاعة الطاقوية واعتمدت سياسة لترقية الطاقات المتجددة. وجعلت أخيرا، من تكنولوجية حبس وجمع ثاني أوكسيد الكاربون عنصرا محوريا في سياستها الوطنية في مجال التغير المناخي.

إن التحدي الذي تفرضه التغيرات المناخية على البشرية جمعاء ينبغي أن يحض كل بلد من بلداننا على أن يضع الحفاظ على المعمورة فوق الأنانيات الوطنية وفوق المصالح الضيقة . ورجاؤنا هو أن يكون استدراك الوعي العالمي الحاصل بكوبنهاغن Copenhague حول خطورة هذا التحدي فرصة لنتجند ولنجعل جلساتنا تتكلل بنجاح يعود بالنفع العميم على الجميع . لا بد لنا أن نرتقي إلى مستوى المهمة العظيمة المنوطة بنا ، لنستجيب للتطلعات المشروعة للمجموعة الدولية قاطبة .

يقال إن المسعى الأساسي للانسان هو بناء المستقبل؛ فلنتطلع من الآن لا إلى استحقاق سنة 2012 فحسب و إنما إلى ما بعد ذلك .

أشكركم على كرم الإصغاء.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته .

Algeria

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

INTERVENTION DE

Son Excellence Abdelaziz BOUTEFLIKA

PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

A L'OCCASION DU SOMMET SUR LES CHANGEMENTS CLIMATIQUES

Copenhague, 17-18 décembre 2009

Monsieur le Président,
Mesdames et Messieurs les Chefs d'Etat et de Gouvernement,
Monsieur le Secrétaire général de l'Onu,
Mesdames et Messieurs,

Notre gratitude et nos remerciements vont à M. Ban Ki moon, Secrétaire général de l'Onu, pour nous avoir réunis à l'occasion de cette importante Conférence. Nos remerciements très sincères vont à M. le Premier Ministre Rasmussen et au gouvernement danois pour la qualité de l'accueil qui nous a été réservé et l'organisation remarquable de nos assises. A Mme le Ministre Connie Hedegaard, et à M. De Boer, Secrétaire Exécutif de la Convention, je voudrais, du fond du coeur, exprimer notre reconnaissance pour tous les efforts qu'ils ont déployés pour le succès de nos travaux.

L'homme perturbe le climat, il va devoir le maîtriser.
Désormais le temps nous est compté ; le compte à rebours a commencé pour une Terre en sursis.

Cette Conférence est historique à plus d'un titre. Après Rio en 1992 et Kyoto en 1997, Copenhague doit être une nouvelle étape pour répondre collectivement aux défis sans précédent posés à l'Humanité par les changements climatiques. Historique, elle l'est, malheureusement aussi, parce que jamais l'Homme n'a autant menacé par son activité ses écosystèmes, ses ressources, et partant, sa propre survie.

Il est indéniable aujourd'hui que les changements climatiques constituent le défi majeur auquel doit faire face notre planète au cours de ce siècle. Par leurs conséquences dramatiques sur la terre et les hommes, ils nous somment de trouver et de mettre en œuvre, de manière déterminée et diligente, les politiques appropriées en vue de lutter efficacement contre ce phénomène. Ces politiques, nous les devons à nous-mêmes, parce que les changements climatiques sont déjà là. Nous les devons aussi aux générations futures auxquelles nous avons le devoir de léguer une planète viable.

Trois séries de données scientifiques, aujourd'hui irréfutables, ont inspiré l'élaboration de la stratégie mise en place depuis le Sommet de la Terre à Rio de Janeiro en 1992 : d'abord, que le phénomène des changements climatiques est d'origine humaine, ensuite qu'il a été provoqué par les émissions de gaz à effet de serre depuis la Révolution industrielle et, enfin, que les pays en

développement, qui ont le moins contribué aux changements climatiques, seront ceux qui en souffriront le plus.

C'est pour ces raisons que la Convention Cadre des Nations Unies sur les changements climatiques a posé de manière rigoureuse et lucide les principes cardinaux devant diriger l'action internationale en la matière et défini sans équivoque les responsabilités des uns et des autres. Nous tenons à rendre hommage à la vision de ses concepteurs.

Parmi les principes consacrés par la Convention, celui de la responsabilité commune mais différenciée me paraît essentiel : les pays industrialisés se doivent d'honorer les engagements auxquels ils ont souscrit au titre de la Convention et du Protocole en termes de transferts de technologie, de financements et de renforcement des capacités pour venir en aide aux pays les plus vulnérables -et tous les pays en développement le sont- et leur permettre de supporter le fardeau de l'adaptation aux changements climatiques. C'est une obligation légale, un devoir de solidarité et une exigence dictée par l'interdépendance, les changements climatiques ne connaissant pas les frontières.

Dans l'action collective de la communauté internationale pour faire face à ce défi sans précédent, dont nous ne connaissons apparemment que les prémices, les pays industrialisés se doivent d'assumer le leadership tant en raison de leurs responsabilités historiques que parce qu'ils sont seuls en mesure de prendre la tête d'une vaste entreprise de transformation de l'économie mondiale orientée vers l'avènement d'une économie verte porteuse de nouvelles opportunités pour tous.

Dans cette perspective, notre vision à long terme ne doit pas envisager un partage injuste de l'espace atmosphérique. Les objectifs mondiaux de réduction d'émissions pour 2050, et ceux envisagés pour les pays développés, ne doivent pas laisser aux pays en développement une portion congrue de cet espace, insuffisante pour permettre le développement économique et social auquel ils aspirent.

Les pays en développement, à commencer par l'Afrique, doivent prendre leur part du fardeau de la lutte contre le réchauffement climatique en introduisant progressivement les énergies nouvelles et renouvelables dans leurs programmes de développement et en adoptant des mesures volontaires d'atténuation et d'adaptation, conditionnées par des transferts adéquats aux plans financier et technologique.

En Afrique, comme dans certaines autres régions du monde en développement, le dérèglement climatique fait déjà partie du quotidien de millions d'êtres humains victimes des inondations, des sécheresses répétées et de l'avancée inexorable du désert, avec leurs retombées de plus en plus graves sur l'agriculture, la santé, et la sécurité alimentaire.

Ces phénomènes climatiques extrêmes, ajoutés aux retombées de la crise financière, économique et alimentaire, sont en train de freiner les efforts déployés par les pays africains pour éradiquer la pauvreté et atteindre les Objectifs du Millénaire pour le Développement, malgré les progrès remarquables qu'ils ont enregistrés au cours des dernières années dans le cadre du Nepad. L'aggravation, unanimement reconnue de ce phénomène, a amené nos pays à accorder un rang de priorité élevé à cette question. C'est ainsi que l'Algérie a eu l'honneur d'accueillir en novembre 2008, une Conférence des Ministres Africains de l'Environnement qui a permis l'élaboration d'une position africaine commune sur les changements climatiques.

Les pays africains ont décidé, par ailleurs, d'intégrer les changements climatiques dans leurs plans de développement nationaux, sous-régionaux et régionaux. Mais ils ont besoin pour cela du soutien de la communauté internationale.

L'Algérie, pour ce qui la concerne, fait face aux impacts des changements climatiques, qui aggravent le phénomène de désertification dont elle souffre. Elle a intégré la dimension du développement durable dans ses plans de développement, y compris dans un souci de réduction de ses émissions de gaz à effet de serre. De même qu'elle a adopté des mesures visant à améliorer l'efficacité énergétique et une politique de promotion des énergies renouvelables. Elle a, enfin, fait de la technologie du captage et du stockage de dioxyde de carbone un élément clé de sa politique nationale en matière de changement climatique.

Le défi lancé à l'Humanité dans son ensemble par les changements climatiques devrait exhorter chacun de nos pays à placer la sauvegarde de notre planète au-dessus des égoïsmes nationaux et des intérêts étroits. Nous formons le vœu que la prise de conscience planétaire de Copenhague sur la gravité de ce défi soit l'occasion de nous mobiliser et faire de nos assises un succès au bénéfice de tous. Il nous faut nous élever à la hauteur de l'importante mission qui est la nôtre afin de répondre aux attentes légitimes de la communauté internationale dans son ensemble.

La fonction essentielle de l'Homme est, dit-on, de construire l'avenir ; scrutons dès à présent non pas seulement l'échéance de 2012, mais regardons bien au-delà.

Je vous remercie.